الزبونية السياسية والاجتماعية في عصر الديمقراطية

فضيل دليو
أستاذ التعليم العالي
قسم علوم الإعلام والاتصال
جامعة منتوري، قسنطينة

الملخص:

كثر مؤخرا الجدل الإعلامي والسياسي حول الفساد في الأنظمة الديموقراطية المعاصرة، وذلك من خلال الحديث عن...مؤشرات تنم عن فقدان الثقة في الطبقة السياسية، وتعيد إلى الأذهان إشكالية الفساد السياسي في بعده الزبوني كمتسبب رئيس في فقدان الثقة. والزبونية كشكل من أشكال الفساد السياسي والاجتماعي الذي ينخر جسم الديموقراطيات المعاصرة تعتبر مسالة مزعجة بالنسبة للسياسيين في الغرب...بينما يعتبرها بعض المفكرين المسلمين-تبعا لمالك بن نبي- ظاهرة مرضية تتزايد طردا مع تزايد درجة الفراغ الاجتماعي الناتج عن ضعف العلاقة الدينية، وذلك منذ أن دخلت الحضارة منعطف العقل ثم الغريزة، حيث أصبح المسلم وبمجرد خروجه من المسجد لا يجد في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الإطار الضروري الذي ينفذ استقلاله الأخلاقي، أي أن المثل الأعلى المشترك شبه غائب عمليا.

الكلمات المفاتيح: الزبونية السياسية، الفساد السياسي، الأنظمة الديموقراطية، العولمة،..الخ.

مقدمة

كثر مؤخرا الجدل الإعلامي والسياسي حول الفساد في الأنظمة الديمقراطية المعاصرة وذلك من خلال الحديث عن كيفية تمويل جمعيات المجتمع المدني والحملات الانتخابية السياسية، مدى ديمقراطية أنظمة تسيير الجمعيات والأحزاب السياسية وتسلط زعاماتها، مدى سداد ومصداقية القوائم المفتوحة في الانتخابات، الانخفاض المتزايد في نسبة مشاركة المواطنين في الانتخابات، الوصول إلى السلطة أو المحافظة عليها بنسب مائوية تقل أو لا تكاد تفوق خمسين بالمائة في الكثير من الحالات... وكلها مؤشرات تنم عن فقدان الثقة في الطبقة السياسية وتعيد إلى الأذهان إشكالية الفساد السياسي في بعده الزبوني كمتسبب رئيس في فقدان الثقة، وكأحد أهم التحديات التي تواجه دعاة ما اشتهر مؤخرا باسم "الحكم الراشد".

وما دمنا نعيش في بلد لا يهتم كثيرا بجدوى العلوم الاجتماعية، فإن هذا الجدل المطروح في الساحة العمومية لم ينل حقه من التحليلات النظرية والبحوث الميدانية التي قد تسمح لنا بالتقدم في الفكر والممارسة الديمقراطيتين وننشد الحكم الراشد، بل قد يعتبر مجرد "زوبعة إعلامية" لا تلبث أن تهدأ دون تحقيق أي مكسب اجتماعي أو سياسي معتبرين.

والزبونية، كشكل من أشكال الفساد السياسي والاجتماعي الذي ينخر جسم الديمقراطيات المعاصرة، تعتبر مسألة مزعجة بالنسبة للسياسيين في الغرب أيضا. فاليمين التقليدي يعتبرها عادة أمرا طبيعيا يجب أن يوظف لحسن تسيير المجتمع، واليسار التقليدي يحاربها برنامجيا، ويتعايش معها عمليا حتى داخل تنظيماته. بينما يعتبرها بعض المفكرين المسلمين -تبعا لـ"مالك بن نبي"- (1986: 57، 113) ظاهرة مرضية، تتزايد طردا مع تزايد درجة الفراغ الاجتماعي الناتج عن ضعف العلاقة الدينية، وذلك منذ أن دخلت الحضارة منعطف العقل ثم الغريزة؛ حيث أصبح المسلم يجد نفسه وبمجرد خروجه من المسجد لا يجد في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الإطار الضروري الذي ينقذ استقلاله الأخلاقي؛ أي إن المثل الأعلى المشترك غائب عمليا.

والرأي لدينا أن الزبونية السياسية والاجتماعية، وإن كانت "معطى" أنثروبولوجيا عالميا (عند المسلمين وغير المسلمين، في العوالم المتقدمة والمتخلفة) فلا يجب "تطبيعها" لدى نخبة الناس أو عامتهم على حد سواء. فالتاريخ الاجتماعي للإنسانية ومرجعياتها الدينية، يدفع باتجاه حركية مقاومة هذا الدرب من الفساد المحبط لتطلعات العدل والرفاهية والحرية والمساواة في الفرص ومحددات المنافسة.

وسنبدأ عملنا هذا بمحاولة الإحاطة معرفيا بـــ"الزبونية"، ثم بالكلام عن الافتراضات التي تطرحها بعض العلوم الاجتماعية والإنسانية (علم الاجتماع، الانثروبولجية، العلوم السياسية...) حول الزبونية، وذلك قبل التعرض إلى بعديها المحلي (مع تخصيص الكلام حول الجزائر) والدولي في عصر عولمة الديمقراطية:

1- الزبونية: المفهوم والأنماط

إذا كانت "الزبونية"، كممارسة ووسيلة قديمة لتسيير شؤون عامة الناس، ليست غريبة عن المجتمعات العربية كغيرها من المجتمعات، فإنها كمصطلح متخصص تعتبر دخيلة عليها. فمصطلح "الزبونية" مترجم عن المفردة الإنجليزية (Clienteship/ Clientelism) وذلك في صيغة الجمع: "الزبائنية" أو المفرد "الزبونية"، كما نفضله هنا لأسباب لغوية (عقد الصفة على المفرد). وهو مشتق لغويا من كلمة "الزبن"، التي تعني حسب "لسان العرب" لابن منظور (1997، 194-195): الدفع والصرف، وبيع الثمر على شجره، أو بيع المجازفة، ويقال: أخذت زِبْني من الطعام أي حاجتي. فالزبونية إذن هي عملية الدفع والصرف والمجازفة لأخذ الحاجة. وهي معاني لغوية قريبة —على ضيقها- من المعاني الاصطلاحية التي تتجاوزها إلى أبعاد اجتماعية وسياسية قوامها الانتفاع المتبادل مع تضمنها الدفع والمجازفة وقضاء الحاجة أيضا. وقد ترادفها في بعض مجتمعاتنا العربية مصطلحات مثل: الوَلائية، الانخراطية، الاستزلام، التعزيب، "القَبيض"...

وتستعمل "الزبونية"، بغية تحقيق ذلك، تقنيات إنشاء روح التضامن الجماعي ودعمه، وإدامته بفضل إقامة أو تدعيم روابط شخصية (بالمصاهرة

مثلا)، أو بإثارة النزعات القبلية والإثنية والمذهبية واللغوية والسياسية والمهنية، أو باستمالة الزعامات وقادة الرأي اقتصاديا وإعلاميا.

وقد حاول " روا، أ." (2000، 365-366) حصرها معرفيا في أنماط ثلاثة:

- الشبكة المعاونة التي تتشكل حول رجل يتمتع بسلطة ما والتي تزول بزوال هذه السلطة،
- العصبية التقليدية المتمثلة في العشيرة والقبيلة والقرية والأسرة الموسعة... كنموذج خلدوني،
- العصبيات الحديثة الاجتماعية والسياسية (النقابات، الأحزاب...) كنموذج مملوكي،

ليقدر بعدها بأن العلاقة بين النمطين الأخيرين المتعلقين بالعصبية علاقة قوية في المجتمع السياسي في العديد من الدول النامية ومنها الجزائر.

2- الزبونية السياسية ومقارباتها النظرية

يعود منبت الدراسات الحديثة حول الزبونية السياسية المعاصرة إلى الجامعات البريطانية التي برز منها كُتّاب مثل (Campbell, Davis, Corbin)، وهو الاهتمام الذي امتد لاحقا إلى الجامعات الأمريكية من خلال (Foster, Friedrich, M. Kenny). ومع نهاية السبعينيات التحق بهذا الركب باحثون إيطاليون (Gramsci...) ثم فرنسيون (G. Lencloud...)، هولنديون (A. Alcantud, 1997: Blok, H. Driessen...)، برتغاليون (Cutileiro...)... (20). ورغم هذا التنوع والانتشار فإن النقاش حول الزبونية كان في الغالب ذا طابع أنجلوساكسوني من حيث اللغة ووسائل النشر.

كانت معظم هذه الدراسات وحتى السبعينيات ذات طابع أنثروبولوجي محض، وبالرغم من تحقيقها مكاسب نظرية متواضعة، فإنها تميزت بتحليلات علائقية قيّمة، من شأنها المساهمة في فهم ظاهرة الزبونية وبنيتها وخاصة في المجتمعات المتخلفة.

أما دراسة علاقة الزبونية بالنظام السياسي فهي حديثة نسبيا وتحليلاتها سطحية (Graziano, 1975:1) ولا يزال الوضع كذلك بعد نهاية القرن العشرين، فمعظم الدراسات الغربية تكتفي بالشجب الأخلاقي لمظاهر الزبونية في المجتمعات المتخلفة، ولا تذهب بعيدا في التحليل السوسيولوجي الذي يوسع من دائرة أبعاد هذه الظاهرة وممارساتها، التي تخرجها من حيزها الأنثروبولوجي ومجالها الاجتماعي الريفي و/أو المتخلف إلى المجال العالمي.

ومع ذلك، فقد أصبح لبعض مصطلحاتها بعدا عالميا وعلى رأسها "الرابطة الأسرية"، ورافدها عندنا "الرابطة الإقليمية أو الجهوية".

إن أهم نقد عام وجّه للزبونية كموضوع بحث سوسيولوجي صدر عن الذين نددوا بربطها بحالة تطورية ريفية متخلفة. وبالموازاة مع ذلك هوجم التفسير السببي الذي ربط بين الزبونية وآثار التخلف، وذلك في إطار التصور الوظيفي الكلاسيكي، بل هناك من ذهب إلى حد نفي وجود الزبونية نفسها: "Li Causi & al, 1975" (Alcantud, 1997). وهو تطرف في الاتجاه المعاكس، بينما الأصل أن الزبونية ظاهرة موجودة، ولكن ممارستها عالمية، وليست حكرا على مجتمعات بعينها.

ولا يمكن أن يكون تفسيرها أحاديا ومرتبطا فقط بفكرة "الخير المحدود"؛ أي الفقر وقلة فرص الترقية الاجتماعية، بل قد تنتج أساسا عن ضعف الوازع الديني والأخلاقي و/أو شفافية طرق التسيير والتنظيم. مما يدفع بالفاعلين الاجتماعيين إلى البحث عن آليات كفيلة بخرق الأنظمة غير الشفافة وأحادية التوجه، فتسترجع بذلك الزبونية قوتها.

ويمكن أن نحصر تبعا لـ (Alcantud, 1997: 21) المحاور التي تشترك في تكوين الزبونية كمعطى أنثروبولوجي وسياسي عالمي فيما يأتي:

1- تبادل الخيرات

2- العلاقات الأسرية (والجهوية)

3- تبادل رمزي بدافع أيديولوجي

4- الحياة السياسية المحلية (البلدية)

5- العلاقة مع الدولة على المستوى القطري عن طريق الأحزاب والبيروقراطية أساسا.

كما يمكن إضافة محور العلاقات الاجتماعية على المستوى الدولي بتبعياته وزبونياته الجديدة.

3- الزبونية وبعض أبعادها المحلية:

بالرغم من قناعتنا بأن الزبونية معطًى فساد عالمي لا تختص به منطقة دون أخرى، فإننا سنتعرض لبعض مظاهرها المحليةً في محيطنا الحضاري عموما، والقطري خصوصا، قبل ربطها بالسياسة الدولية.

إن طبيعة الشبكات الزبونية ببعديها الاجتماعي والسياسي في الدول العربية ذات علاقة قوية بالدولة وعمودها الفقري (المؤسسات العسكرية والأمنية) من جهة، وبالعصبيات التقليدية (العائلية، الجهوية، الإثنية، اللغوية، الدينية...) من جهة أخرى، والعلاقات الدولية من جهة ثالثة:

ففي المشرق تطفو على السطح الزبونية العائلية للأسر المالكة والزبونية الطائفية العرقية والدينية لبعض الأحزاب الحاكمة، والتي تطور بعضها إلى جمهوريات وراثية! وكذا الارتباطات الإقليمية والدولية. ومثال ذلك تجاذب الفرقاء السياسيين في العراق ولبنان مؤخرا (2006-2007) بين الأبعاد الطائفية المحلية، والأبعاد العربية الإسلامية الإقليمية، والأبعاد الغربية الدولية.

وفي المغرب العربي عمدت السلطات المتعاقبة باسم الشرعية التاريخية (الجزائر) أو الدينية العائلية (المغرب) أو الزعاماتية الشخصية (تونس) إلى بعث فئات مصلحية والتقنين لها "مع الحرص على تحديد الإطار وطرق العمل التي تتماشى وأهداف النظام" (الهرماسي، 1987، 99). لذا يلاحظ في تونس مثلا أن النمط العلائقي الزبوني تحول إلى سلوك عام داخل مختلف مؤسسات المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية، حيث يتم "استزلام المجتمع من طرف الدولة وهو الأخطر في مسار الشرعية" (حافظ عبد الرحيم: 2006، 425).

أما في الجزائر فالملاحظ تضخم معتبر في عدد الجمعيات والمنظمات الفئوية منذ السبعينيات، حيث بُذلت جهود حثيثة لشل حركة المعارضة باستغلال تناقضات التيارات الفكرية: فأطلق سراح قيادات الحزب الشيوعي وعرضت عليهم مسؤوليات في المجال الاقتصادي. ومنحت المعارضة الكامنة ترقيات مختلفة في إدارة شركات ووكالات وطنية، كما وجه الضباط غير المرنين إلى القطاع الخاص حيث منحوا قروضا سخية (Balta, P. et Rulleau, C.: 1981, 58). ولقد تبع ذلك في الثمانينات فسح المجال لنشاط التيار الإسلامي وفي التسعينات لنشاط التيار الإثني.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن استغلال هذه الموازنات بين الفئات والجماعات الضاغطة الفعلية والوهمية المبتعثة أصبح من ثوابت الديناميكية السياسية في الجزائر حتى يومنا هذا. لقد طبق السيناريو نفسه حتى في عهد التعددية الرسمية الحالية؛ حيث تكاثر عدد الجمعيات النقابية، الدينية (التابعة للزوايا خاصة)، العرقية، التاريخية والظرفية... والمجندة سياسيا -أحيانا- أكثر من الأحزاب السياسية نفسها.

هذه الأحزاب السياسية، التي اندمج الكثير منها في مشروع السلطة رغم تناقضاتها الفكرية الجذرية، سُمح لأهمها بالنشاط الموازي غير المعلن وبتكوين جمعيات ونقابات وبالاستفادة من حقائب وزارية متفاوتة الأهمية في الحكومات المتتالية. كما اعتُمد بعضها قانونا على أسس مصلحية، فالقانون العضوي الخاص بالأحزاب السياسية (1997/3) يمكّن السلطة من معاملة هذه الأحزاب السياسية معاملة انتقائية وحالة بحالة. وهو ما أكده وزير الداخلية آنذاك بقوله: "إن إعادة التكييف القانوني لا تطبق بالطريقة نفسها على جميع الأحزاب" (Gourdon, 1997, 46)، فتشريع الاعتماد، أو تأخيره، أو تعطيله نهائيا، يخضع لمؤشرات سياسية انخراطية أساسا، وكذا تسيير العمل، ومنح الامتيازات المادية والمعنوية، السياسية والإعلامية.

وقد قوبل ذلك ببعض الاحتجاجات السياسية والإعلامية والنقابية، ومنها المحاولات غير المجدية لشخصيات وطنية معروفة (آيت أحمد، أحمد طالب الإبراهيمي، مولود حمروش، أحمد غزالي...) أو مطالب النقابة الوطنية

لمستخدمي الإدارة العمومية (SNAPAP) المتعلقة بعدم عرقلة فروعها، والالتزام بمبدأ العدالة في توزيع الإمكانات، وتقديم المساعدات الرسمية (فالجمعيات ذات الطابع النقابي تمنح سنويا حوالي خمسة ملايين د.ج: الجريدة الرسمية، عدد 35، 1999) وليس مبدأ السياسية الانخراطية، والتي تتوفر مثلا في غريمتها النقابية "الاتحاد العام للعمال الجزائريين"، التي كانت أغلبية أعضائها القياديين مع نهاية 2000 قيادات في المجلس أو المكتب الوطني لحزب "التجمع الوطني الديمقراطي" الذي كان أمينه العام رئيسا للحكومة. ومعروف أن تنظيمات المجتمع المدني (نقابات، جمعيات محلية ووطنية)، والتي يحلو لبعض الصحافيين وصفها بـــ"الجسور المتحركة نحو الثراء والسلطة" (اليوم: 2000/4/29، 4) تكاثرت بشكل عشوائي (توجد في محافظة الجزائر فقط حوالي عشرة آلاف جمعية محلية) بفعل التسهيلات الإدارية والدعم المالي مقابل نشاطها المناسباتي، ومبايعتها للسلطة المحلية والوطنية (قيرة وآخرون، 2001، 140).

إن مثل هذه الجمعيات والنقابات والأحزاب عادة ما تكون متمحورة حول رجل أو مسمى ديني أو جهوي أو تاريخي... وتتعلق بأمل تجنيد جمهور معين، أو ضمان وجود إعلامي شكلي، يباعان لنظام يسعى لكسب المشروعية، وعلى استعداد لوضع زعيم واحد من تلك التنظيمات أو بعض رموزها في مراكز المنتفع؛ كي يقدر على إعادة توزيع ما "يقبض"، ويدعم الفريق الذي أنشأه.

ومعروف أن معظم الأحزاب السياسية المعتمدة في الجزائر قد عرفت انشقاقات وتوترات داخلية حقيقية أو مفتعلة، والعشرات من النزاعات القانونية معظمها يدور حول التلاعب بالمال والعقار الممنوح في إطار دعم الدولة السخي للنشاطات الحزبية(*)، أو الدعم المحصل عن طريق اشتراكات المناضلين، أو الناتج عن هبات ومساعدات "مغرضة"، معلنة أو مضمرة، لرجال المال والأعمال من داخل أو خارج

(*) شمل هذا الدعم مقرات وطنية ومحلية، 200 ألف دينار عن كل نائب برلماني أو عضو في مجلس الأمة سنويا، مساعدات الاستحقاقات الانتخابية وفي مقدمتها الـــ15 مليون دينار الممنوحة لكل مترشح للانتخابات الرئاسية، التعويضات المالية الممنوحة للمنتخبين المحليين ولأعضاء لجان مراقبة الانتخابات عن الأحزاب... (الشروق اليومي: 29-2006/8/30، 09).

البلاد لضمان التقرب من مصادر القرار وتغطية الحضور السياسي والإعلامي والفوز ببعض الصفقات والمشاريع الاقتصادية، وخاصة إذا علمنا أن قانون العقوبات (نوفمبر 2004) شبه معطل في مواده الخاصة بتحديد المسئولية الجزائية للمؤسسات؛ بسبب عدم وضوح آلياتها التطبيقية، والاجتهادات الفردية الانتقائية.

وبالطبع فإن التحايل على القانون ونقص الشفافية في تسيير هذه الأموال، وتساهل الجهات الرقابية المختصة في ضبط ملفاتها، والتطبيق الانتقائي للقوانين يكون في معظم الأحيان مطية للزبونية السياسية والاجتماعية تجاه المناضلين من قبل القيادات الحزبية، وتجاه هذه الأحزاب نفسها من قبل السلطة الحاكمة. والأمران معا يقللان من مصداقية العمل السياسي.

من المؤكد أن كل ذلك ساهم في جعل الجزائر من أضعف الدول في مكافحة الفساد داخليا، كما يؤكده تقرير حديث (2006/9/16) لصندوق النقد والبنك العالميين حول نظام الإدارة ومكافحة الفساد (الشروق اليومي: 2006/9/17)، حيث حلت الجزائر في أسفل سلم قياس جودة الإدارة ومحاربة الفساد خلال السنوات التسع الأخيرة، وذلك في المؤشرات الستة للمقياس: إبداء الرأي والمساءلة، الاستقرار السياسي وانعدام العنف، الفعالية الحكومية، نوعية الأطر التنظيمية للسوق، سيادة القانون ومكافحة الفساد، مع تأكيد تقرير البنك العالمي للسنة الموالية على ظاهرة العمولات والرشاوى كأسوأ نقطة (الخبر: 2007/7/17). كما حلت في رتبتين متأخرتين (97 و84) وفق "مؤشر مدركات الفساد" (ICP) لعامي 2006/2005 التابع لمنظمة "الشفافية الدولية" (Transparency International) www. transparency. org,) 06/11/2006)[*]. واعتبر رئيس "الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد" (El

---

[*] هي منظمة غير حكومية أنشئت ببرلين عام 1993 من طرف موظف سام سابق في البنك الدولي بغرض مكافحة الفساد. هذا رسميا، ولكنها تندرج في نظر البعض (Coeurdray, M.: 2004) ضمن آليات الهيمنة الأمريكية في مجال علاقة الدول بالسوق العالمية، وذلك بتدويل مكافحة الفساد واستغلاله إعلاميا، سياسيا واقتصاديا مع الكيل بمكيالين وفق المصالح الخاصة؛ أو حسب (Le monde diplomatique, Avril 2000) هي عبارة عن تجمع لوبيهات متعاونة مع الـ"CIA" وممولة من طرف حكومات ومؤسسات أمريكية على الخصوص. وأيا كان الأمر فنحن معنيون بمكافحة الفساد لدوافع ذاتية أصلا.

(Watan: 7/11/2006, 2) أن هذه الظاهرة شملت عمليات عقد الصفقات في كل القطاعات: الصحة، الثقافة، النقل، المياه، البناء، الأشغال العمومية... وأن التعفن جراء الفساد مس كل مؤسسات الدولة؛ لأن القوانين غير محترمة، وأجهزة الرقابة ممنوعة من مزاولة مهامها (الخبر، 2007/7/30، 3). وهو ما أكده نوعا ما وزير المالية الجزائري عندما أوضح أن سنة 2006 كانت سنة تسيير الفضائح المالية (الخبر، 2006/12/4، 13). أما وضعية الفساد الخارجي، فهي تشكو من كون أهم زبائن الجزائر وموردیها الأجانب (فرنسا: 18، ألمانيا: 16، إيطاليا: 45، و.م.أ.: 20، أسبانيا: 23، كوريا:40، تركيا:65، الصين: 70...) يحتلون مراتب غير مشرفة نسبيا على سلم مؤشر فساد الدول المصدرة (ICPE)، وذلك حسب تقرير المنظمة نفسها لعام 2006. وبالطبع فإن ممارسات هذه الدول المصدرة والراشية تهدد ما يبذل من جهود حكومات بعض الدول النامية مثل الجزائر لترشيد سياساتها، كما تطيل من عمر حلقة التخلف المفرغة بها.

إن تداعيات الفساد، ببعديه الداخلي والخارجي، تضعف بطبيعتها من شرعية السلطات الجزائرية المتوالية، والتي تحاول تقويتها بالعمل على تجزئة المجتمع إلى عصبيات تقليدية أو مستحدثة، مما قد يساعدها على كسب مشروعية مؤقتة والمحافظة على كيانها آنيا، ولكنه قد يؤدي على المدَيْن المتوسط والبعيد إلى تفجيرها من الداخل اجتماعيا وسياسيا؛ لأنه من الواضح أن السياسة أصبحت مرفوضة وباعثة على خيبة الأمل، كما يؤكد ذلك الانخفاض الكبير في نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية لعام 2007 (حوالي 18 أو 35% حسب طبيعة المصادر). ومن هذه الزاوية، فإن أزمة الحياة السياسية هي أزمة مشروعية وأزمة ثقة بامتياز. ولا يمكن ترشيدها إلا بالعمل التدريجي على عقلنة الحراك الاجتماعي والسياسي، وتقوية الوازعين الأخلاقي والقانوني (رفض الفساد، الاعتماد على الذات، احترام القوانين...)، ومأسسة شفافية التسيير بغية تخفيف وطأة الزبونية السياسية والاجتماعية، والقضاء على كل ما يأتي في سياقها من فساد ورشوة وما شابههما من أمراض اجتماعية وسياسية. فالمناصب والمسؤوليات والخدمات الخاصة والمنافستية (الإدارية، التعليمية، الاقتصادية،

(Watan: 7/11/2006, 2) أن هذه الظاهرة شملت عمليات عقد الصفقات في كل القطاعات: الصحة، الثقافة، النقل، المياه، البناء، الأشغال العمومية... وأن التعفن جراء الفساد مس كل مؤسسات الدولة؛ لأن القوانين غير محترمة، وأجهزة الرقابة ممنوعة من مزاولة مهامها (الخبر، 2007/7/30، 3). وهو ما أكده نوعا ما وزير المالية الجزائري عندما أوضح أن سنة 2006 كانت سنة تسيير الفضائح المالية (الخبر، 2006/12/4، 13). أما وضعية الفساد الخارجي، فهي تشكو من كون أهم زبائن الجزائر وموردیها الأجانب (فرنسا: 18، ألمانيا: 16، إيطاليا: 45، و.م.أ.: 20، أسبانيا: 23، كوريا:40، تركيا:65، الصين: 70...) يحتلون مراتب غير مشرفة نسبيا على سلم مؤشر فساد الدول المصدرة (ICPE)، وذلك حسب تقرير المنظمة نفسها لعام 2006. وبالطبع فإن ممارسات هذه الدول المصدرة والراشية تهدد ما يبذل من جهود حكومات بعض الدول النامية مثل الجزائر لترشيد سياساتها، كما تطيل من عمر حلقة التخلف المفرغة بها.

إن تداعيات الفساد، ببعديه الداخلي والخارجي، تضعف بطبيعتها من شرعية السلطات الجزائرية المتوالية، والتي تحاول تقويتها بالعمل على تجزئة المجتمع إلى عصبيات تقليدية أو مستحدثة، مما قد يساعدها على كسب مشروعية مؤقتة والمحافظة على كيانها آنيا، ولكنه قد يؤدي على المدَيَيْن المتوسط والبعيد إلى تفجيرها من الداخل اجتماعيا وسياسيا؛ لأنه من الواضح أن السياسة أصبحت مرفوضة وباعثة على خيبة الأمل، كما يؤكد ذلك الانخفاض الكبير في نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية لعام 2007 (حوالي 18 أو 35% حسب طبيعة المصادر). ومن هذه الزاوية، فإن أزمة الحياة السياسية هي أزمة مشروعية وأزمة ثقة بامتياز. ولا يمكن ترشيدها إلا بالعمل التدريجي على عقلنة الحراك الاجتماعي والسياسي، وتقوية الوازعين الأخلاقي والقانوني (رفض الفساد، الاعتماد على الذات، احترام القوانين...)، ومأسسة شفافية التسيير بغية تخفيف وطأة الزبونية السياسية والاجتماعية، والقضاء على كل ما يأتي في سياقها من فساد ورشوة وما شابههما من أمراض اجتماعية وسياسية. فالمناصب والمسؤوليات والخدمات الخاصة والمنافستية (الإدارية، التعليمية، الاقتصادية،

الثقافية، الاستشفائية...) تخضع في مجملها لسلطات هذه الزبونية، والتي تشمل من جهة أخرى الفساد الإداري المتفشي في الإدارة العمومية وعلى رأسها رؤساء البلديات والولاة، حسب ما أفادت به تصريحات الولاة الجزائريين بالأملاك والواردة في الجريدة الرسمية (2000/5/24): استفادات متعددة، شقق وقطع أرضية بالدينار الرمزي، تحويل أموال... مما أدى بوزارة الداخلية إلى عزل حوالي ثلاثين واليا و671 رئيس بلدية من مناصبهم، والمتابعة القضائية لخمس ولاة منهم و378 رئيس بلدية منذ 1999؛ بسبب تحويل الأموال أو سوء التسيير (El Watan: 31/10/2006, 4)، كما شرعت قبل عامين بـــ"حملة الأيادي النظيفة" في قطاع الأمن الوطني الذي ارتفع فيه هو أيضا عدد التجاوزات فيما يخص تعاطي الرشوة (الخبر، 2007/8/1، 7).

ويندرج ذلك في سياق محاولات الحكومة استدراك تأخرها في مجال مكافحة الفساد، والتي من بينها أيضا مصادقتها على معاهدة منظمتي الأمم المتحدة والوحدة الأفريقية الخاصتين بمكافحة الفساد، وإصدارها مؤخرا (أكتوبر 2006) تشريعات تطبيقية متعلقة بقانون مكافحة الفساد والوقاية منه (الذي صادق عليه البرلمان في فبراير 2006)، حيث استحدثت لذلك هيئة وطنية مستقلة واسعة الصلاحيات. مما سمح لها بالخروج مؤقتا من منطقة الدول الأكثر فسادا في العالم (تجاوزت بقليل حد 3 من 10). وهي مطالبة في هذا المجال أيضا بالتعاون العقلاني مع المنظمات الاجتماعية المكافحة للفساد (مثل الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد: AACC)، وتمكين المؤسسات التشريعية من المعلومات الخاصة بالتصرفات المالية للدولة، وتفعيل دور وأنشطة مؤسسات الرقابة (مجلس المحاسبة، المفتشية العامة للمالية...)، ومؤسسات التنشئة الاجتماعية (المؤسسات التربوية والدينية، وسائل الإعلام...)، وأن تلتزم أكثر وتلزم شركائها الدوليين باحترام مواثيق الأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للتعاون والتنمية (OCDE)، والاتفاقية الإقليمية للوحدة الإفريقية المتعلقة بمكافحة الفساد والرشوة، وتدعم المؤسسات المالية الجهوية الداعمة للتنمية بشفافية أكثر... مما قد يتماشى وبعض المقومات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة.

وإذا كانت الدولة الجزائرية الحديثة قد قامت على "عصبية الشرعية التاريخية الشعبية" دون عصبيات طبقية أو لغوية أو عرقية أو عائلية... مضيّقة الخناق على الكثير من الزبونيات المرتبطة بذلك، فالملاحظ مؤخرا أن بعض الولاءات الجهوية واللغوية والعائلية... (شرقي، غربي، قبائلي، شاوي، ميزابي، سوفي، معرب، مفرنس...) أصبحت تنازعها الآن، وعلى مستوى الممارسة الفعلية غير الرسمية، مرجعيتها للسلطة في الجزائر. وأما على المستوى الرسمي، فلقد شاع الكلام مؤخرا عن ضرورة صقل الطابع الرئاسي للدستور، ووضع مبدأ الشرعية الانتخابية، المنصوص عليها دستوريا وقانونيا، موضع التطبيق بدلا عن باقي الشرعيات، ولكن الظاهر أنه سيصعب التخلي عن الشرعية التاريخية بسبب الاختلاف والتردد في تقدير استمرارية فاعليتها السياسية والشعبية، وخاصة بعدما انفرد بيان أول نوفمبر 1954 التاريخي بإجماع الطبقة السياسية في الفترة الأخيرة (1996-2000).

4- الزبونية والسياسة الدولية

انطلاقا من الاعتراف العام بالطبيعة العالمية للزبونية كمنطق محلي اجتماعي تبادلي، سنحاول فهم علاقتها بالسياسة الدولية في عصر العولمة، وسيكون ذلك من خلال عنصرين هما:

1- الشبكات الاجتماعية، التبعية الدولية والزبونيات الجديدة،

2- المتغيرات المعاصرة للزبونية: من الإثنية إلى الفساد:

1.4- الشبكات الاجتماعية، التبعية الدولية والزبونيات الجديدة:

إن للطبيعة العالمية للزبونية عدة معان يتقدمها مفهوم "الشبكة الاجتماعية" (Social Network) كقاعدة تبنى عليها العلاقات بين "الأصدقاء السياسيين". وهو المفهوم الذي استعمله "بوسفان" (Boussevain J., 1975: 25) بالمعنى الآتي: "تشبه الشبكة الاجتماعية من الناحية البيانية التخطيطية دائرة اتصالية: تحدد هذه الدائرة كيفية تواصل بعض الأشخاص بطريقة معقدة، ولكن دون

ذكر كيف يجب أن يتواصلوا". ومع افتراض وجود قنوات اتصالية بنيوية يمكن استعمالها بكيفية أو بأخرى من طرف الأفراد، يقول "بوسفان" إنّ "الشبكة الاجتماعية هي أكثر من شبكة اتصالية لأن الرسائل هي في الواقع عبارة عن صفقات". وهذه الصفقات تتم بين أفراد خاصين. يعارض "بوسفان" المفهوم البنيوي الوظيفي، والذي يميل نحو تصور مثالي "طاهر" لكل ما هو اجتماعي، وقوامه بنيات ووظائف شفافة ومجردة.

وهناك توجه آخر يميل نحو تطبيق مفهوم الشبكة الاجتماعية كيفما اتفق، وحيثما برز بوضوح، أي خارج الحياة المجتمعية المحلية، والتي غالبا ما تتداخل أو تكاد تمتزج بداخلها الأدوار بين المجموعات الاجتماعية، المعايير، المؤسسات والشبكات. إلا أن محاولات فرز مصطلح "الشبكة الاجتماعية"، المطبق على المجتمعات المحلية، عن غيره من المصطلحات المشابهة، مثل الجوار، الصداقة أو الروابط الأسرية قد تؤدي إلى التجريد الجميل أو المثالية نفسها الموجودة في البنيوية الوظيفية، والتي ندد بها "بوسفان" (Mitchell, 1973: 18).

إن التقاء تطور الاتصالات الدولية مع عولمة النخب أدى إلى ظهور الشبكات الاجتماعية (Social Networks) في سياق جديد وبوضوح أكبر، وذلك حتى لو لم تكن بالضرورة في شكل صداقات، علاقات صداقة أو علاقات جوارية أو مؤسستية. إنها شبكات مهنية قوامها المصالح المتبادلة. لذلك أصبح تصور الزبونية، كبنية داخلية ملازمة لبعض المناطق والمجتمعات المحلية، غير كاف، بل يتطلب مقاربتها كظاهرة سياسية، اجتماعية واقتصادية، مرتبطة بالتيارات الدولية. إن عالمية الزبونية أصبحت اليوم بيّنة إلى حد التكلم عن "الزبونية الجماعية" في العلاقات الدولية (Ravenhill, 1985).

إن لهذه الزبونية بين دول وأمم، معظمها نال استقلاله وتخلص من الاحتلال (الاستيطاني)، الخصائص القاعدية نفسها التي تميز الزبونية التقليدية: بنية *معيارية*، تنص على أن الجميع مستقل (غير تابع) ومن ثم "حر"، وبنية *عملية* "براجماتية"، يشار فيها إلى عدم وجود حرية فعلية واستمرار الارتباطات مع

مراكز الهيمنة بالقوة نفسها، أو أكثر من التي كانت عليها أثناء فترة الاحتلال. فالعلاقات بين دول المغرب العربي وفرنسا، دول الكومنولث وبريطانيا أو دول جزر الكاريبي والولايات المتحدة الأمريكية، تعرض دائما مصطبغة بعلاقة تبعية وزبونية وطنية واضحة. إن العلاقة "الاستعمارية" أو "الامبريالية" تفترض، كما أشار إلى ذلك قديما (Mannoni: 1950) نوعا من عقدة التبعية في بنى النفسية الجماعية للمستعمَرين؛ وذلك بسبب اعتقادهم بدونيتهم البنيوية. فالمغلوب مولع بتقليد الغالب على حد تعبير "ابن خلدون". ومما عمق هذا الشعور توجهات النخب المحلية الثقافية وعلاقاتها الدولية.

وهو ما يموقع النقاش على مستوى الشبكات الاجتماعية الدولية للنخب وانعكاسات هذه الروابط على تدعيم الزبونية الداخلية، سواء كانت ذات بعد قبلي عرقي، أو لغوي، أو ديني، تسوق في شكل سياسي حزبي، أو اجتماعي جمعوي أو ثقافي علمي، كما حدث ويحدث في أفغانستان والعراق ولبنان وفي دول عربية أخرى، وحدث من قبل في أمريكا اللاتينية وغيرها... حيث استبدلت، دول وأنظمة بأخرى، قوامها زبونيات دولية معتمدة على زبونيات نخبوية محلية تحت غطاء مكافحة الشيوعية سابقا، والدكتاتوريات أو الإرهاب حاليا، مع الإشارة إلى أن هذه العلاقة بين الزبونيات المختلفة قوامها المنفعة السياسية والاقتصادية، ولذلك فهي مرنة ومؤقتة وتعتمد بدائل ظرفية عديدة.

وهو ما يؤكد في نظر البعض (Coeurdray, M. 2004) أهمية المصالح الدولية التي يثيرها الاستغلال الإعلامي لممارسات الفساد؛ بسبب ارتباطه بالمنافسة الشرسة حول كبرى العقود الدولية، وكذا بالصراعات الرمزية والضغوط السياسية. فالفساد أكبر من أن يحصر في الحقيبة المالية -تحت الطاولة- والرشوة المباشرة، حيث يتخذ طرقا تأثيرية أكثر تعقيدًا مثل المنح الدراسية السخية، عقود الاستشارة (Consulting) المتنوعة، التغطية الإعلامية... والتي تسمح بعقد علاقات دائمة مع شبكة من المراسلين المحليين، النخب المهنية، عملاء مؤثرين... يصبحون في موقع "المحميين" (Protected) أو

"المدينين" (Obliged). وفي هذا الإطار قد يستعمل مزدوجي الجنسية أو الغربيين من أصول عالم-ثالثية: أفغاني-أمريكي، عراقي-أمريكي، إيراني-كندي، لبناني-فرنسي، مصري-أمريكي، جزائري-فرنسي... لتكريس الهيمنة والتبعية الزبونية.

وهو الأمر الذي يمهد لنا الانتقال إلى الكلام عن متغيرات معاصرة للزبونية:

2.4- متغيرات معاصرة للزبونية: من الإثنية إلى الفساد

تشير بعض التنظيرات السياسية الحديثة إلى أن الزبونية التقليدية التي كانت تزاوج بين "الأبوية" والعلاقات المهنية فتحت الطريق في المجتمعات المعاصرة أمام زبونية أحزاب وقبائل تتمثل أهم صفقاتها في بيع وشراء الخدمات المؤسستية (Cazorla, 1995). ولكن قد لا يكون هذا التمييز حَديا فاصلا ومطلقا بين الزبونيتين التقليدية والمعاصرة، ولكنه بالضرورة مختلفٌ، وتحكمه ظروف الزمان والمكان. فقد يكون العامل الحزبي ذا أثر في بعض الزبونيات التقليدية جنبا إلى جنب مع الأبوية والعلاقة المهنية في المجال الزراعي. كما قد لا يكون لزبونية الأحزاب السياسية أثر يذكر في مجتمعات معاصرة متنوعة اللوبيهات. ومع ذلك فالغالب في مجتمعاتنا الإعلامية الحالية هو انتقال الساحة السياسية من الحياة البرلمانية إلى السياسة التلفزية الوسيلية، فالوفاق الودي والمصلحي بين محترفي السياسة ومحترفي الاتصال، فضلا عن المصالح السياسية المتعددة لمؤسسات الإعلام المتعددة الوسائل (Multimédia)، يؤدي إلى نوع جديد من الزبونية ذي طبيعة معقدة وغامضة، لم تفك كل طلاسمها بعد (Balandier, 1994).

وفي تقديرنا لا يجب أن نتكلم عن زبونية أحزاب بالمفهوم الحزبي التقليدي، بل عن أشكال جديدة من الزبونية الإعلامية السياسية؛ لأن ساحة التنافس انتقلت الآن إلى مجال إنتاج الصور والتلاعب والمناورة التلفزيونيتين عن بعد. أي إن الحلبة انتقلت من "السياسة" والتواصل المباشر، إلى "الصورة" والتواصل المباشر وعن بعد معا.

ولكن هذا لا يعني انتهاء دور الزبونيات التقليدية. إذ بالرغم من هيمنة مجتمع "الصورة" الإعلامي في مجتمعات معاصرة تفترض فيها "عقلانية" و"بيروقراطية" الدولة، فإن هذين المظهرين الأخيرين يخضعان أيضا إلى الإملاءات الزبونية. إن استراتيجيات الجماعات المحلية، ومنها الإثنية، تعمل على تقليص المسافات بينها وبين أجهزة الدولة وخاصة بيروقراطيتها، إلى درجة أصبحت الزبونية السياسية تعتمد أكثر فأكثر على صفقات ووسطات قوامها إثني-ثقافي أو قبلي-عشائري. والشيء نفسه يمكن أن يقال على المستوى الدولي بمراكز قوته الإقليمية والعالمية وتبعياتها المحلية.

ولذلك يدور النقاش حاليا بين علماء الاجتماع الفرنسيين مثلا حول التساؤل عن درجة اندماج النخب من أصول غير أوروبية عموما، وعربية مسلمة خصوصا، في النظام السياسي الجمهوري الفرنسي، وما إذا كانت هذه النخب بعد توصلها إلى مراكز النخبة تستمر في المحافظة على شبكات اجتماعية ذات طابع اثني، وتتعارض مع مبادئ الجمهورية (Alcantud, 1997, 23). وهو تساؤل يمكن نقله إلى مجتمعات أوروبية أخرى، أو أمريكية مع توطين مؤشراته، تحيينها وتبيئتها.

بالإضافة إلى هذا النوع الظرفي من الشبكات الاجتماعية بزبونياتها المحتملة، نجد نماذج أخرى مقترحة لتشخيص الزبونيات الجديدة أو المتجددة، لعل أكثرها ذيوعا الزبونيات الجامعية والمثقفة بفعل "سيَرها الذاتية" المكدسة لدى الجهات النافذة بغية التوظيف المحلي و/أو الإقليمي والعالمي.

ولكن ما هي خصوصية هذا النوع الجديد/المتجدد من الزبونيات؟

مما لا شك فيه أن هذه المجموعة-النخبة اشتركت وتشترك في السلطة في حدود معتبرة. فـ"جلنر" (Gellner) يحلل العلاقة بين أهل "الكتاب" (الجامعي والمثقف والإعلامي) وأهل "السيف" (السياسيون والعسكريون) قائلا: "القلم ليس أقوى من السيف، لكنه إذا دعم طُقوسيا فإنه يمارس ضغوطا كبيرة على السيف. فالقلم هو الوحيد الذي يمكنه توجيه أهل السيف إلى اتخاذ القرار بشأن كيفية التحالف بغية تحقيق أكبر المنافع الشخصية" (Gellner, 1992 : 90).

هذا، ولكن التناقض يظهر عندما تكشف العلاقة، بين نوعية البحث والمعرفة والأساس الاجتماعي الزبوني الملازم لهما، عن فحواها بعد الاكتساح الجماعي للرداءة الفكرية لمؤسسات الفكر والسياسة عن طريق شبكات ملتوية وزبونيات متعددة... ففي الآفاق البيداغوجية الجديدة للدولة المعاصرة يمكن ملاحظة وجود الزبون كعامل تفكير وانعدام الربان أو الولي (G. de León, 1993) كحكيم ومرشد. ومن ثم تتقلص فرص معرفة الوظيفة الحقيقية للآلية المدرسية والثقافية كنظام اجتماعي زبوني، وتلح على مزيد من البحث في هذا المجال.

أما ما يمكن الإشارة إليه اليوم، بلا أدنى ريب، فيتمثل في الآثار السلبية لتدخل السلطة في مجال المعرفة، بدلا من استشارتها والاستعانة بها مع تحميلها المسؤولية الأخلاقية واحترام استقلاليتها.

ومما يغذي الحالة الراهنة للزبونية نجد الجدل العلني في وسائل الاتصال الجماهيرية والالكترونية حول "الفساد" كإطار عام لها. وهو المصطلح الذي ارتبط بالسياسة حسب "سكوت" (Scott) منذ القرن الثامن عشر في أوروبا، وذلك بعد انكشاف الصفقات البرامجماتية في أنظمة كانت تقوم آنذاك على قيم المساواة (Scott, 1972 : 17). ثم عرف الفساد، كما أشار إلى ذلك "وارمن" (Warman) كآلية اختراق اجتماعي، حيث يسمح "الفساد للفرد بتحصيل الثروة، السمعة، السلطة، التأثير والمكانة في إطار أوسع من المجتمع التقليدي أو المحلي. لذلك تحولت المشاركة فيه إلى غربال واختبار تصفوي وحيوي في وسط لا يسمح بتحصيل الثروة عن طريق عامل المضاعفة الطبيعي، بل بالعكس يخضع للسلب والنهب ونقصان الإمكانات شبه المنعدمة" (Warman, 1969 : 98-99).

وبالطبع فإن تفشي الفساد، من خلال الزبونيات المتعددة وغيرها من العوامل لا يجمع بينها سوى عقد تقليدي يقوم على المصالح المتبادلة وضعف الوازع الأخلاقي، ليس بمستحدث. فما الجديد في ذلك سوى تجاوزه الحدود المحلية والوطنية وتدويله وتبجح أصحابه على شاشات وصفحات وأمواج يتعرض لها الملايين من البشر. فنحن نعيش في عالم إعلامي معولم زبوني يجهر

بالفساد الدولي وتتزعمه إمبراطورية غنية متغطرسة باسم الديمقراطية والشفافية، مما يدل على أن الغنَى لا يُغني عن الفساد. فالمنظمة غير الحكومية "الشفافية الدولية" (TI)، المشار إليها سابقا، استغربت في تقريريها الأخيرين (2005-2006) الرتبتين غير المتقدمتين لأمريكا (17 و20)، وأن هذه الأخيرة رغم اعتمادها قانونا لمكافحة الفساد الخارجي (Foreign Corrupt Practices Act) منذ عام 1977، بقيت متأخرة في ترتيب "مؤشر دافعي الرُشَى" (BPI) أو "الفساد الخارجي" (ICPE) كذلك، بل إن البعض يعتبر أن قوام صناعتها الحربية والتعميرية خارج حدودها الفساد الدولي الذي أصبحت من أشهر مورديه. كما لاحظت المنظمة تعميم الممارسات الرشوية على المستوى الدولي الواقع تحت هيمنة الدول الغربية، وأن نتائج تطبيق قرارات اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد واتفاقية المنظمة الدولية للتعاون والتنمية ضد الرشوة (2003) غير مشجعة (أحسن دولة ترتيبا: سويسرا لم تتحصل إلا على علامة 7.8 من 10، فقط) (El Watan: 5/10/2006, 11)، لأن ذلك يرجع كما ذكرت (Coeurdray, M.: 2004) إلى مبدأ الكيل بمكيالين عندما يتعلق الأمر بمصالح هذه الدول، التي لا تثير الاستغلال الإعلامي لممارسات الفساد إلا إذا تضررت مصالحها أو مصالح "محمييها" و"مدينيها" كما مر معنا.

وفي الأخير يمكن القول إنّ الزبونية، كشكل من أشكال الفساد السياسي والاجتماعي المخل بنظام الديمقراطيات المعاصرة تعتبر "معطى" أنثروبولوجيا عالميا، لا يجب "تطبيعه" بمسايرته وعدم مقاومته؛ لأنه محبط لتطلعات المساواة في الفرص ومحددات المنافسة والرفاهية ومعرقل لطموح التنمية المستدامة. كما أن محاوره التركيبية أصبحت تتعدى العلاقة مع الدولة على المستوى القطري، عن طريق الأحزاب والبيروقراطية أساسا، إلى ما يمكن تسميته بمحور العلاقات الاجتماعية على المستوى الدولي بتبعياته وزبونياته الجديدة الرابطة بين المصالح السياسية والاقتصادية لبعض الدول المهيمنة، والمصالح الآنية لبعض النخب المحلية والحميات الإثنية المستعطفة.

المراجع

- بن نبي، مالك: ميلاد مجتمع: شبكة العلاقات الاجتماعية، الجزائر، لبنان، دار الفكر، ط. 3، 1986.

- حافظ عبد الرحيم: الزبونية السياسية في المجتمع العربي (قراءة اجتماعية-سياسية في تجربة البناء الوطني التونسي)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

- روا، أوليفييه: "الزبائنية والمجموعات المتضامنة" في: غسان سلامة (إعداد): ديمقراطية من دون ديمقراطيين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد الإيطالي (FEEM)، ط.2، يناير 2000، ص ص. 363-378.

- الهرماسي، محمد عبد الباقي: المجتمع والدولة في المغرب العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

- قيرة إسماعيل وآخرون: مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

- الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 35، 1999 وعدد: 2000/5/24.

- "اليوم"، يومية جزائرية، 2000/4/29.

- الشروق اليومي، يومية جزائرية، 29-2006/8/30، 2006/9/17.

- الخبر، يومية جزائرية، الأعداد: 2006/12/4، 2007/7/17، 2007/7/30، 2007/8/1.

- Alcantud, J. A. González : El clientelismo político, perspectiva socioantropológica, Barcelona, Anthropos, 1997.

- Balandier, Georges : El poder en escenas. De la representación del poder al poder de la representación, Barcelona, Paidos, 1994.

- Balta, P. et Rulleau, C.: L'Algérie des algériens, vingt ans après, Paris, Ouvrières, 1981

- Boissevain, Jeremy : Friends of friends, Networks, Manipulators and coalition, Oxford, Blackwell, 1974.

- Cazorla Pérez, José: « El clientelismo de partido en la España de hoy : una disfunción de la democracia », Revista de estudios políticos, Nueva Epoca, n° 87 (1985), 35-51.

- Cœurdray, Murielle: Le double jeu de l'import-export symbolique: la construction internationale d'un nouveau discours sur la corruption, Actes de la Recherche en Sciences Sociales, Le Seuil, N° 151-152 (2004). www.Cairn.Info (9/6/2007).

- Garcia de León et al (ed.) : Sociología de la educación, Barcelona, Barcanova, 1993.

- Gellner, E. : El arado, la espada y el libro. La estructura de la historia humana, México, F.C.E., 1992.

- Gourdon, H.: "La constitution algérienne du 28/11/1997", in Monde arabe Maghreb-Machrek, n° 156, 1997.

- Graziano, Luigi : A conceptual framework for the study of clientelism, Cornell University, 1975.

- Melasuo, Tuomo (ed): Les réseaux sociaux en Europe et en Méditerranée, Tapry, University of tampere, en prensa.

- Mannoni, Dominique O. : Psychologie de la colonisation, Paris, Ed. du Seuil, 1950.

- Mitchell, J. Clyde: "Networks, norms and institutions", en J. Boissevain y J. C. Mitchell (eds.), Network Analysis Studies in human interaction, La Haya, Paris, Mouton, 1973, 16-35.

- Ravenhill, John: Collective clientelism, The Lomé Convention and North-South Relations, New York, Columbia Univ. Press, 1985.

- Scott, James C.: Comparative Political Corruption, New Jersey, Prentice Hall, 1972.

- Warman, Arturo: "La corrupción en el campo: un medio de control social", en R. Castellanos et al., La corrupción, México, Nuestro tiempo, 1969.

- El Watan: Quotidien algérien, 5, 31/10/2006. 7/11/2006.

- www. transparency. org